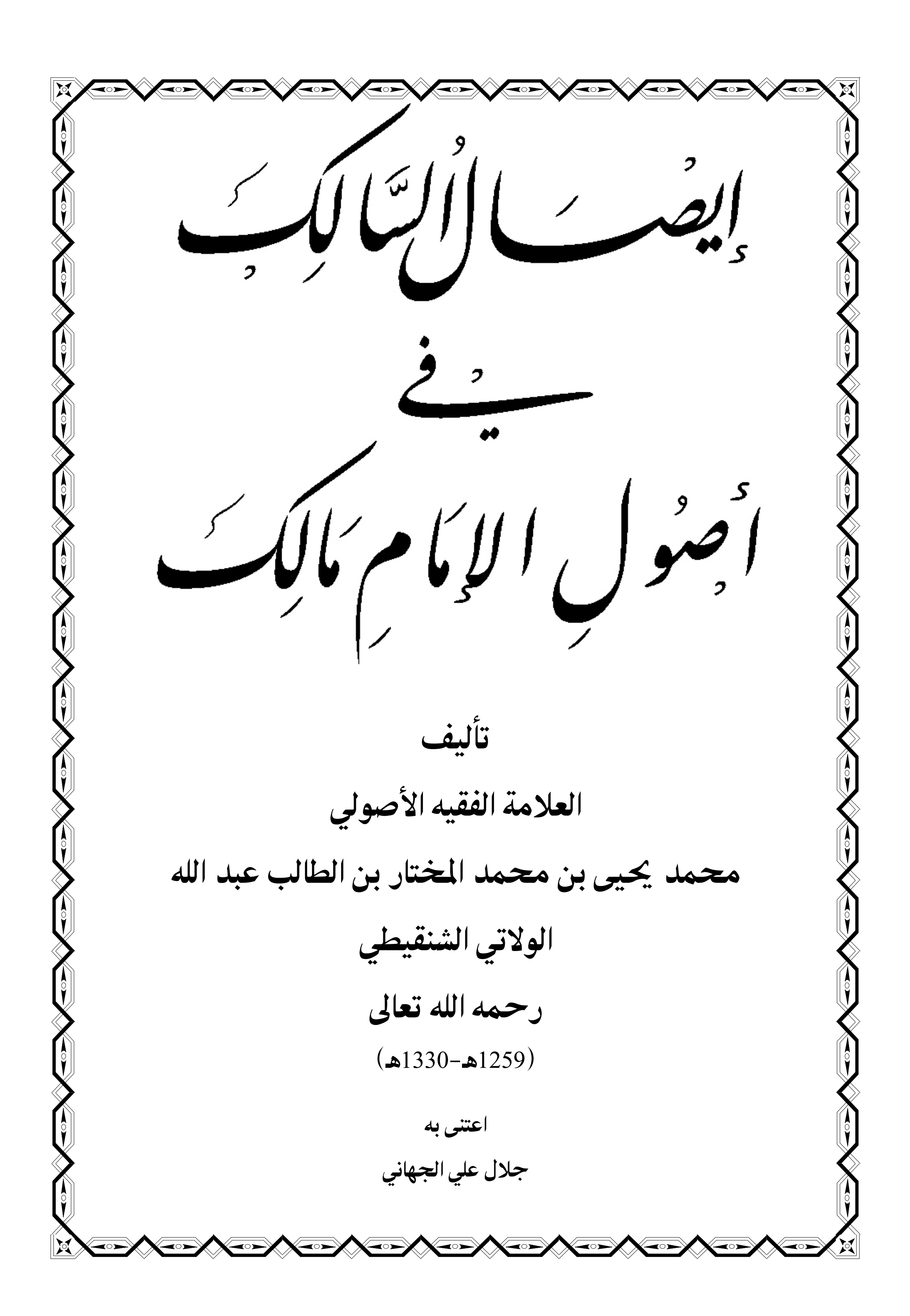


إيصال السالك في أصول الإمام مالك

تأليف

العلامة الفقيه الأصولي

محمد يحيى بن محمد المختار بن الطالب عبد الله

الولاتي الشنقيطي

رحمه الله تعالى

(1259هـ-1330هـ)

اعتنى به

جلال علي الجهاني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، **أما بعد:**

فهذه رسالة في الأدلة الأصولية التي اعتمدها فقهاء المالكية، واستنبطوا منها الأحكام، وهي رسالة رشيقة في أسلوبها، تدُلّ على براعة كاتبها وضلوعه في علمي الفقه والأصول، كما أنها تعطي فكرة جيِّدة عن كيفية استنباط الأحكام من أدلتها، لما حوته من أمثلة مغايرة لتلك المشهورة في كتب الأصوليين.

وهذه الرسالة كتبها مؤلفها إجابة لطلب ابن ناظم الأبيات، فجاءت شرحاً لنظم سلسٍ سهل، وعليها اعتمد صاحب الجواهر الثمينة وسار على سنته.

والله أسال أن يجعل في هذه الرسالة النفع لطلاب العلم وأن يثيب الناظم والشارح والمعتني والناشر، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم، والحمد لله رب العالمين.

جلال علي الجهاني

الناظم والشارح

لم تسعف المصادر التي بين يدي في التعريف بناظم الأبيات المشروحة في هذا الكتاب، وكل ما نعرفه عنه هو اسمه الذي ذكره الشارح، فسمى الناظم: أحمد بن محمد بن أبي كف، ووصفه بالفقيه النحرير، وذكر له ابناً هو عبد الله، الذي طلب من الشارح تبين مقاصد كلام والده في الأبيات التي نظمها.

أما الشارح فهو الفقيه العلامة أبو عبد الله محمد يحي بن محمد المختار بن الطالب عبد الله الولاتي الشنقيطي الداودي.

و(ولاتة) مدينة تقع جنوب شنقيط [1].

مولده ونشأته:

من أكابر علماء موريتانيا وسفرائها العلميين ولد سنة 1259هـ في ولاتة، ونشأ بها وأخذ في طلب العلم من صغره، وظهرت عليه النجابة فنظم معاني الحروف من مغني اللبيب وعمره لم يتجاوز 17 عاماً، وشرح ألفية السيوطي وعمره 18 عاماً.

---

(1) كما في معلمة الفقه المالكي ص 175.

لم تذكر المصادر التي ترجمت له أسماء من أخذ عنهم العلم سوى أنهم مشايخ عصر، وأعلام بلده.

رحلته:

سافر رحمه الله للحج إلى بيت الله الحرام سنة 1311هـ، واستغرقت رحلته سبع سنوات، وذلك أنه توقف في عدةٍ من البلدان يذاكر شيوخها وينشر بها العلم الشريف، ودرّس بالمدنية المنورة -على ساكنها الصلاة والسلام- وأقرأ بها موطأ مالك وورقات إمام الحرمين بشرحه وغيرهما.

ولدى رجوعه توقف بتونس في حدود سنة 1314هـ، وبقي بها 7 أشهر، وفيها ألف هذه الرسالة كما ذكر في مقدمتها وفيما ترجمه به الطابع لها، وألّف في رحلته هذه كتاباً حافلاً (لم يطبع).

وكان رحمة الله قوّالاً للحق، نهاءً عن المنكر، ذا جرأة وإقدام ولا يراعي من خالف أحكام الشريعة.

وفاته: توفي رحمة الله في شبعان سنة 1330هـ.

مؤلفاته: ترك رحمة مؤلفات كثيرة في شتى الفنون تفوق الستين مؤلفاً.

فمنها:

- شرح صحيح البخاري، بَيَنّ فيه كل حديث تمسك به الإمام مالك، وبين سبب عدم أخذه بظاهر بعض الأحاديث.
- فتح الودود على مراقي السعود (طبع).
- نيل السول على مرتقي الوصول (طبع).
- توضيح المشكلات في اختصار الموافقات (طبع).
- خلاصة الوفا على نخبة الاصطفاء (طبع قديماً بتونس) وغيرها [1]

(1) أنظر ترجمته في شجرة النور ص 435، ومقدمة فتح الودود بقلم حفيده بابا محمد عبـــد الله محمد يحيى الولاتي ص 1-3، وص 223 –225، وبلاد شنقيط تأليف الخليل النحـــوي ص 529 و604-605، ومعلمة الفقه المالكي، تأليف عبد العزيز بن عبد الله ص175-176 ففيها تفاصيل أكثر عن مؤلفاته وحياته .

هذا الكتاب

طبع هذا الكتاب طبعة قديمة بتونس سنة 1346هـ، على نفقة المكتبة العلمية، ولكن لندرة هذا الكتاب أصبح من الصعب الحصول على نسخة منه فأشبه المخطوطات، بل زاد بقلة نسخه المخطوطة وعدم توافرها في خزائن المخطوطات.

ولقد طُبع بتونس أيام النهضة الزيتونية عدة كتب هي من النفائس، ولكن لما قلَّ النشاط العلمي الشرعي بتونس اختفت هذه الكتب وصعب الحصول عليها جداً، وأصبحت من النوادر التي يتباهى بإقتنائها [1].

وقد نَسَب هذا الكتاب لمؤلفه وأثبته ضمن قائمة مؤلفاته عبدُ العزيز بن عبد الله في معلمة الفقه المالكي ص176، ولكن سماه (إيصال الناسك في أصول الإمام مالك)، وهو خلاف الاسم المثبت على النسخة المطبوعة حيث سمته: إيصال السالك في أصول الإمام مالك.

فاعتمادي في هذه الطبعة على النسخة التونسية المطبوعة قديماً، فقمت بنسخها وتبويبها، ووضع علامات الترقيم المناسبة بين فقراتها، وخرجت

(1) مثل الإشراف على نكت مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب، وشرح حلولو لتنقيح القرافي، وحواشي شرح التنفيح لجعيط وابن عاشور، وغيرها من النقائس النادرة

أحاديثها بشكل مختصر، وما أضفته من كلمات لتقويم النص جعلته بين معقوفتين [ ].

وفي الختام أسال الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، إنه ولي ذلك.

صورة غلاف الطبعة التونسية



كتاب

إيصال السالك في أصول الامام مالك

تاليف

العالم العلامة البحر الفهامة المدقق الموفق الشيخ

سيدي محمد يحي بن عمر المختار بن

الطالب عبد الله رحمه الله وجعل

الجنة منزله ومثواه

ءامين

طبع على نفقة المكتبة العلمية

لصاحبيها : محمد الامين واخيه الطاهر

نهج الكتبية عدد ١٢ بتونس – تليفون عدد ٣٤-١١

حقوق الطبع محفوظة للمكتبة

تونس

المطبعة التونسية – نهج سوق البلاط ٥٧

١٣٤٦

بِسْمِ اللهِ الَّرحمنِ الَّرحِيمِ

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

الحمد لله الذي أنزل على نبيِّنا محمد صلى الله عليه وسلم أدلة الشرع الإجمالية والتفصيلية، وأمر العلماء باستخراج الفروع منها بالنظر المستمد من أنواره الساطعة الجلية، وجعل معانيها لا تنفد أَبَدَ الآباد السرمدية، وجعل علماء هذه الأمة يجددون الشريعة كأنبياء بني إسرائيل كلما فنيت طبقة خَلَفَتها طبقة قائمة الوظائف السَّنِيَّة.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد الآمر بالنظر في أصول الشريعة الكلية، واستنباط الفروع الجزئية، وعلى آله وأصحابه البالغين في العلم الشرعي درجة الاجتهاد العلية، الذين من اقتدى بهم ناجٍ، لأن الله جعل أقوالهم وأفعالهم حجةً شرعية، صلاةً وسلاماً دائمين متلازمين إلى يوم يوزن مداد العلماء بدم الشهداء، وتكون لمداد العلماء في الوزن الرجحانية.

أما بعد:

فيقول أفقر العبيد إلى مولاه، الغني عمن سواه، محمد يحيى بن محمد المختار بن الطالب عبد الله:

هذا شرح واضحٌ، طلبه مني مَنْ لا تسعى مخالفته، وتجب طبعاً على نفسي مساعدته وموافقته، وهو أخي في الله وحبيبي عبد الله بن سيدي أحمد، طلب مني أن أشرح له منظومة أبيه الشهير الفقيه التحرير، سيدي أحمد بن محمد بن أبي كـَفّ، التي جمع فيها أصول مذهب مالك بالعَدِّ، لا بالبحث عن عوارضها الذاتية، ولا بالحدّ، تقريباً لحفظها وفهمها واستحضارها لمن له علم بعوارضها وحدودها، وله اعتناء باستعمالها واعتبارها، فأقول وبالله التوفيق، وهو الهادي بمنه إلى سواء الطريق:

قال الناظم سيدي أحمد بن محمَّد [أبي] كَفّ -رحمه الله وأعاد علينا من بركاته-:

الحمدُ لله الذي قَدْ فَهَّمَا

دلائلَ الشَّرعِ العَزيزِ العُلَمَا

أي: الحمد كلُّه مقصور على الله عزَّ وجلّ، أي: لا يستحقه إلا الله عز وجل.

ومعناه لغةً وشرعاً معروف، والتفهيم: التعليم.

ودلائل الشرع المراد بها أصوله الإجمالية.

وتفهيم الله إياها للعلماء هو تعليمه لهم بحقائقها وكيفية استعمالها وإنتاج الفروع منها، وفي التعبير بها هنا براعة استهلال.

ثم الصلاة والسلام أبَدَا

على النبي الهاشمي أحمدا

وآلِهِ الغرِّ وَصَحْبِه الكِرَام

والتَّابِعينَ لَهُمُ علَى الَّدوّامِ

أي: نطلب من الله دوام الصلاة والسلام أبد الآباد، على النبي المنسوب إلى هاشم بن عبد مناف المسمى بأحمد، وهو نبينا، صلى الله عليه **"و"** على **"آله الغر"**، أي: بيضُ الوجوه، جمع أعز.

والغرة بياض في الوجه، وهي هنا كناية عن إيمانهم وطهارتهم الحسية والمعنوية، لأن البياض يكنى به عن الإيمان، كما أنّ السواد يكنى به عن الكفر، أعاذنا الله منه. أو كناية عن كرمهم، لأن بياض الوجه يستلزم طلاقته، وطلاقته تستلزم الكرم، أو كناية عن كونهم من أهل الجنة، إذ قد ورد الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أهل الجنة يدعون يوم القيامة غرَّاً محجلين من أثر الوضوء، ولفظه: "إن أمتي يدعون يوم القيامة غراً محجلين من أثر الوضوء"[1].

"و" على **"التابعين لهم"** من المؤمنين في العلم والعمل، **"على الدوام"** أي: إلى يوم القيامة.

وبعدُ فالقصد بذا النظم الوجيز

ذكر مباني الفقه في الشرع العزيز

"وبعد" أي: وبعد الحمد والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم.

(1) البخاري (235/1فتح-رقم136) ومسلم (149/1طبعة تركيا).

"فالقصد" أي: فالمقصود، لأن فعلاً يأتي بمعنى مفعول.

"بذا النظم الوجيز" أي: المنظوم المختصر، أي الكثير المعنى القليل اللفظ.

"ذكر مباني الفقه" أي: أصوله الإجمالية، لأن المباني جمع مبنى، والمبنى لغةً الأساس، والأصل الحسي الذي يبنى عليه الجدار حساً.

والمراد به هنا أساس الشرع، وأصله المعنى الكلي الذي تبنى عليه فروع الشريعة المعنوية.

والفقه لغةً: الفهم.

واصطلاحاً: العلم بالأحكام الشرعية العملية، المكتسب من الأدلة التفصيلية.

فقولنا: (العلم) جنس، وقولنا (بالأحكام) قيد خرج به العلم بالذات والصفات والأفعال، فلا يسمى فقهاً.

والمراد بالأحكام: النِّسبُ التامة التي هي ثبوت أمرٍ لآخر إيجابياً أو سلباً.

وقولنا: (الشرعية) معناه أن تلك الأحكام لابد أن تكون مأخوذة من الشرع بالتصريح أو بالاستنباط، فخرجت الأحكام العقلية،ضروريةً كانت

كالحكم بأن الواحد نصف الاثنين، أو نظرية كالحكم بأن الأثر لابد له من مؤثر والحسية كالحكم بأن الجدار طوب وحجر.

وخرجت الأحكام العادية، كالحكم بأن النار محرقة، فلا يسمى العلم من هذه فقهاً.

وقولنا (العملية) معناه أن الأحكام الشرعية لابدّ أن تكون متعلقة بكيفية عمل:قلبي كالعلم بوجوب النية في الوضوء، أو بدني كالعلم بسنية الوتر.

فخرجت الأحكام الشرعية الاعتقادية، أي التي لم تتعلق بكيفية عمل،كالعلم بأن الله واحد وأنه يجب له الكمال ويستحيل عليه النقص، فلا يسمى العلم بذلك فقهاً.

وقولنا: (المكتسب) معناه أن العلم بالأحكام الشرعية العملية لابد أن يكون مكتسباً،أي مأخوذاً بالنظر والتأمل وإعمال الفكر في الأدلة الشرعية، ليخرج علم الله وعلم كل نبي وملك، فلا يسمى فقهاً، لأنه ليس مكتسباً.

وقولنا: (من الأدلة التفصيلية) معناه أن اكتساب الأحكام الشرعية العملية لابد أن يكون من الأدلة التفصيلية، أي الآيات القرآنية والأحاديث النبوية،أي مكتسباً من النظر فيها والاستنباط منها.

فيخرج علم المقلدين الخُلَّص، أي الذين ليس لهم إلاّ حفظ فروع المذهب وضبطها،كجُلِّ علماء عصرنا هذا، فلا يسمى علمهم بذلك فقهاً، بل يسمى نقلاً ورواية، إذ لم يكتسبوا تلك الفروع بالنظر في الأدلة التفصيلية، وإنما اكتسبوا بالنقل والرواية من بطون الكتب المعتمدة، فليس لهم فيها إلا مجرد نقلها للناس وروايتها وحفظها، ولا حجة لهم على كونها أحكاماً شرعية إلا منقولة بالتواتر عن المجتهدين الذين استخرجوها بالنظر والاستنباط من الأدلة التفصيلية التي هي الكتاب والسنة، وفتوى المجتهد حكم الله في حقه وحق مقلديه.

وقوله: **"في الشرع العزيز"** متعلق بقوله:**"الفقه"**، لأنَّ المراد به في النظم معناه اللغوي [و]هو الفهم.

والمعنى أن المقصود بالنظم ذكر الأصول التي تفقه منها، أي تفهم منها، أحكامَ الشرع العزيز بالنظر والاستنباط.

فقُلتُ واللهَ والمُعين أَستَعِين

وأَسْتَمدُّ مِنْهُ فَتْحهُ المُبِينْ

فقوله: (**اللهَ**) مفعول مقدَّم لقوله: (**أستعين**)، لإفادة التخصيص أي أنه لا يطلب العون إلا من الله، ولا يستمد أي لا يطلب الإمداد بالفتح المبين بالأنوار الإلهية إلا من الله عز وجل.

أَدِلَّةُ المُذهَبِ مَذْهَبِ الأَغَرّ
مَالِكِ الإِمَامِ سِتَّةَ عَشَرْ

يعني -يرحمه الله- أن أصول مذهب مالك الإجمالية التي يستخرج منها الأحكام الشرعية الفرعية ويعتمد عليها في العمل والإفتاء والقضاء ستةَ عشر دليلاً.

والإجمالية هي التي لا تعيّن مسألة جزئية، ككون النصِّ من الكتاب والسنة حجة شرعية.

ثم شرع في تعديدها فقال:

[الاستدلال بنص الكتاب والسنة]

نَصُّ الكِتَابِ ثم نَصُّ السُّنَّة

سنَّة مَنْ له أَتَمَّ المِنَّة

يعني أن أول أدلة مذهب مالك الستة عشر النصُّ من الكتاب والسنة الصحيحة، متواترة كانت أو مستفيضة أو آحاداً.

والنص هو اللفظ الدَّال على معنى لا يحتمل غيره أصلاً.

مثالُه من الكتاب قولُهُ تعالى في صيام المتمتع الذي لم يجد هدياً: "فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة" فقوله تعالى:"تلك عشرة كاملة" نصَّ في أنّ المتمتع – أي الذي لم يجد هدياً – يلزمه صوم المجموع: الثلاثة التي في الحج والسبعة التي بعد الرجوع، الذي هو العشرة.

ومثاله من السنة قولُه صلى الله عليه وسلم: "إن الله حرّم عليكم وأد البنات"[1]

---

(1)البخاري (68/5 فتح – رقم 2408) ومسلم (131/5) بلفظ"إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات ووأد البنات ومنع وهات، وكره لكم قيل وقال، وكثرة السؤال وإضاعة المال".

فهذا نصٌّ في تحريم دفن البنات الذي كان يفعله أهل الجاهلية.

وقوله (**سنة من له أتم المنة**) معناه أن المراد بالسنة سنة النبي صلى الله عليه وسلم الذي أتم الله له المنة، أي الفضل.

[الاستدلال بالظاهر من الكتاب والسنة]

وَظَاهِرُ الكِتَابِ وَالظَّاهِرُ مِن
سُنَّةِ مَنْ بِالفَضْلِ كُلِّه قَمِن

يعني أن الدليل الثاني من أدلة مذهب مالك الظَّاهر من الكتاب أو السنة الصحيحة.

والظاهر هو اللفظ الدال في محل النطق على معنىً، لكنه يحتمل غيره احتمالاً مرجوحاً، فدلالته على المعنى الراجح فيه تسمى ظاهراً، ودلالته على المعنى المرجوح فيه تسمى تأويلاً.

مثال الظاهر من الكتاب قوله تعالى: **"**فإطعام ستين مسكيناً**"**، فإنه ظاهرٌ في أن المظاهر الذي لم يستطع الصوم يجب عليه إطعام ستين شخصاً مسكيناً، أي فقيراً لا مال له، لكلٍّ مُدٌّ، ولا يجزيء إعطاءها لمسكين واحد، ولا إعطاء مُدَّين منها له أيضاً.

ويحتمل أن المراد بالمسكين المد، لأنه من أسمائه، ويكن المعنى: فإطعام طعام ستين مداً، وعليه فيجزيء إعطاء جميع الكفارة لمسكين واحد ستين يوماً، في كل يوم مد، والأول مذهب الجمهور، والثاني مذهب الحنفية.

ومثاله من السنة قوله صلى الله عليه وسلم الثابت في سنن أبي داود: "من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له "[1]، فإنه ظاهر في أن تبييت النية واجب في كل صيام، لأن المعرّف بأل والنكرة في سياق النفي للعموم ظاهراً، ويحتمل أن المراد بالصيام صيام النذر والقضاء،فيكون المراد به بعض أفراده، وأن غيرهما من الصوم يصح بدون تبييت النية.

والأول مذهب الجمهور، والثاني مذهب الحنفية أيضاً.

والقاعدة الشرعية ترجيح الظاهر على التأويل عند جميع العلماء، إلا إذا عَضَدَ التأويل دليلٌ آخر من الشريعة كما في قوله تعالى: "يأيها الذين آمنوا إنما المشركون نجس " فإن ظاهر الآية أن المشرك وعرقه وثيابه وسائر لعابه نجس نجاسة حسية، وبه تمسك الظاهرية.

ويحتمل أن المراد بنجاسته النجاسة المعنوية التي هي الشِّرك والجنابة، وبهذا التأويل تمسك مالك وقدَّمه على الظاهر، لأنه عضده عنده قياس العكس،

(1) أبو داود (823/2)، وأنظر بقية طرقه في الهداية للحافظ الغماري (155/5).

وهو أنَّ الموت لما كان سبباً لنجاسة كل حيوان كان القياس أن يكون عكسها الذي هو الحياة سبباً لطهارة كل حيوان، فلذلك كان الكافر وعرقه ولعابه طاهراً عند مالك.

وكقوله صلى الله عليه وسلم: "لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد"[1] فإن ظاهره نفي الصحة عن صلاة الفذ المجاور للمسجد، وبه تمسك أحمد في أحد قوليه.

وتأويله نفي الكمال عنها، وبه تمسك الجمهور وقدمه على الظاهر لأنه عضده الإجماع على صحة صلاة الفذ المجاور للمسجد، وقوله صلى الله عليه وسلم: "صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبعٍ وعشرين درجة"[2]، فقوله (تفضل) دليل على أن صلاة الفذ صحيحة إلا أن صلاة الجماعة أزيد منها في الفضل.

ومحل كون الظاهر أيضاً أرجح من التأويل ما لم يكن الظاهر ممنوعاً، وإلا تعيَّن التأويل، كقوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا

---

(1) قال السخاوي في المقاصد الحسنة: "الدار قطني والحاكم والطبراني......وليس له كما قال شيخنا في تلخيص تخريج الرافعي إسناد ثابت وإن كان مشهوراً بين الناس" انتهى باختصار ص 468، وقال عبد الحق في الأحكام الوسطي "هو حديث ضعيف"(275/1).

(2) البخاري (131/2 فتح برقم 645) ومسلم (123/2).

وجوهكم" الآية، فإن ظاهرها أن غسل الوجه وما بعده أي الوضوء لا يطلب من المصلي إلا بعد قيامه للصلاة، وذلك ممنوع، فتعين التأويل بالإرادة، أي إذا أردتم القيام إلى الصلاة.

وكقوله تعالى: "فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم " فإن ظاهره أن الاستعاذة لا تطلب من القاريء إلا بعد قراءة القرآن، وذلك ممنوع، فتعين التأويل بالإرادة أيضاً.

وكقوله تعالى: "فمن شهد منكم فليصمه" فإن ظاهرة أن الصوم لا يجب إلا في شوَّال، لأن الشهود لغةً الحضور، والشهر اسم لثلاثين ليلة، أي ذلك هو معناه الحقيقي، والصوم لم يؤمر به إلا بعد شهوده، وشهوده لا يمكن إلا بتمامه وذلك ممنوع، فتعين التأويل بالمجاز، أي يحمل لفظ الشهر على معنى مجازي، وهو أن المراد به أول ليلة منه، من تسمية البعض باسم الكل، ليصح كون الصوم المأمور به بعد الشهود للشهر في رمضان.

[الاستدلال بمفهوم المخالفة]

ثَمَّ الدَّليلُ مِنِ كتَاب اللهِ
ثمَّ دليلُ سُنَّةِ الأَوَّاه

يعني أن الدليل الثالث من أدلة مذهب مالك الإجمالية دليلُ الخطاب من الكتاب والسنة، وهو مفهوم المخالفة منهما، وهو حجة عند مالك والشافعي، وأنكره أبو حنيفة.

وهو يجري في الشرط والغاية والحصر والعدد والعلة والوصف والظرف.

مثال مفهوم الشرط من كتاب الله قوله تعالى في المطلقات البوائن: **"**وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن**"** فمفهومه أن غير أولات الحمل من المطلقات البوائن لا تجب على الزوج لهن نفقة.

ومثاله من السنة قوله صلى الله عليه وسلم: **"**من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه**"**[1] فمفهومه أن مَنْ وُهِب له طعام يجوز بيعه قبل استيفائه، وهو كذلك عند مالك.

(1)البخاري (244/4 فتح رقم 2125) ومسلم (7/5) والموطأ (640/2).

ومثاله في الغاية من كتاب الله قوله تعالى في المطلقات ثلاثاً: "فإن طلقها " أي الثلاثة " فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره " فمفهومه أن المبتوتة إذا نكحت زوجاً غير زوجها الأول، أي وطئها في نكاح صحيح لازم أنها تحل لزوجها الأول إذا طلقها الثاني، وهو كذلك أيضاً.

ومثاله فيها من السنة قوله صلى الله عليه وسلم:"رفع القلم عن ثلاثة: الصبي حتى يبلغ، والمجنون حتى يفيق، والنائم حتى يستيقظ"[1] فمفهوم الغاية أن الصبي إذا بلغ والمجنون إذا أفاق والنائم إذا استيقظ لا يرفع عنهم القلم، بل يتعلق بهم خطاب الله بالأحكام الشرعية، لأن معنى رفع القلم رفع الخطاب التكليفي.

ومثاله في العدد من كتاب الله، قوله تعالى: "في البكر الزاني والزانية والزاني فإجلدوا كل واحدٍ مائة جلدة"، فمفهوم قوله (مائة جلدة) أن الزيادة على ذلك العدد والنقص منه لا يجوز.

ومثاله فيه من السنة قوله صلى الله عليه وسلم: " إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات "[2]، فمفهوم العدد أن الزيادة على السبع وأن النقص منها غير جائز.

---

(1)أبو داود وغيره، انظر: إبراز الحكم من حديث رفع القلم للإمام التقي السبكي.
(2)البخاري (274/1 فتح – برقم 172) ومسلم (161/1).

ومثاله في الحصر من كتاب الله قوله تعالى: **"لا يكلف الله نفساً إلا وسعها"** أي طاقتها، فمفهوم الحصر أن الذي في الوسع من المأمورات هو الذي يكلف به.

ومثاله فيه من السنة قوله صلى الله عليه وسلم: **"لا يقبل الله صلاة بغير طهور"**[1] أي وضوء أو غسل أو بدلهما وهو التيمم لمن عجز عنهما، فمفهوم الحصر أن الصلاة الواقعة بطهور مقبولة، أي صحيحة.

ومثاله في الصفة من كتاب الله قوله تعالى: **"**وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن**"**، فمفهوم قوله: **"**اللاتي دخلتم بهن**"** أن الزوجة التي لم يدخل بها الزوج وإنما عقد عليها فقط لا تحرم عليه بنتها، أي لا يحرم عليه نكاحها.

ومثاله فيها من السنة قوله صلى الله عليه وسلم: **"**في الغنم السائمة زكاة**"** [2] فمفهوم الصفة أن المعلوفة لا تجب فيها زكاة، وهو كذلك عند غير مالك.

---

(1)مسلم (140/1) وعده السيوطي متواتراً.

(2) ذكر الحافظ أحمد الغماري في الهداية بتخريج أحاديث البداية لابن رشد (83/1) أنه لا يوجد بهذا اللفظ، وإنما لفظه عند البخاري (317/3 فتح) "وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين الى عشرين ومائة شاة"، انظر الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج للسيد عبد الله الغماري، ص57-62 فقد استوعب الحديث بطرقه.

ومثاله في الظرف من كتاب الله قوله تعالى: "الحج أشهر معلومات"، وقوله: "وأنتم عاكفون في المساجد"، فمفهوم الظرف أن الحج في غير تلك الأشهر والاعتكاف في غير المساجد غير مشروعٍ ولا يحل.

ومثاله فيه من السنة قوله صلى الله عليه وسلم: "إذا دخل رمضان فتحت أبواب السماء وأغلقت أبواب جهنم "[1]، وقله صلى الله عليه وسلم: "إذا حلم أحدكم حلماً يخافه فليبصق عن يسارة "[2] فمفهوم الظرف أن غير رمضان من الشهور لا تفتح فيه أبواب السماء ولا تغلق فيه أبواب جهنم، وأن البصاق عن اليمين أو عن الأمام أو الوراء لا يؤمر به من حلم حلماً يخافه.

ومحل كون دليل الخطاب حجة شرعية ما لم يكن له مانع شرعي، وموانعه ستة:

- منها كون ذكر القيد الذي هو الشرط أو الوصف أو غيرهما من القيود التي يجري فيها دليل الخطاب، خارجاً مخرج الغالب لا مخرج التقييد، كقوله تعالى: "وربائبكم اللاتي في حجوركم "، فوصف

---

(1)البخاري (112/4 فتح برقم 1899) ومسلم (121/3)

(2) مسلم (50/7) بلفظ: الرؤيا الله والحلم من الشيطان، فإذا حلم أحدكم حاما يكرهه فلينعث عن يساره ثلاثاً وليتعود بالله من شرها فإنها لن ثغرة " وبألفاظ أخرى عند البخاري (430/12 فتح برقم 7044) والموطأ (957/2)

الربائب بكونهن في حجر الزوج خرج مخرج الغالب، لأن الغالب في الربيبة أن تكون في حجر زوج أمها، فليس مقصوداً به تقييد تحريم الربيبة على زوج أمها بما إذا كانت في حجره فتحرم عليه، وإن لم تكن في حجره فلا تحرم، وهذا هو مذهب مالك، خلافاً للظاهري فإنه اعتبر التقييد.

- ومنها كون ذكر القيد لأجل الامتنان لا للتقييد، كقوله تعالى: "وهو الذي سخر لكم البحر لتأكلوا منه لحماً طرياً"، فوصف اللحم بالطراوة خرج مخرج امتنان الله على عبيده، لا لأجل تقييد جواز أكل اللحم بكونه طرياً فلا يجوز أكل القديد !!

- ومنها خروج القيد مخرج التوكيد، كقوله صلى الله عليه وسلم: "لا يحل لأمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوجها أربعة أشهر وعشراً "[1]، فوصف المرأة بالإيمان بالله واليوم الآخر خرج مخرج التأكيد لا لقصد التقييد وأن غير المؤمنة كالكتابية يحل لها الإحداد على غير الزوج فوق ثلاث ولا يجب عليها الإحداد على الزوج أربعة أشهر وعشراً !!، بل الكتابية التي تحت المسلم والمسلمة في ذلك سواء.

- ومنها كون ذكر القيد لأجل بيان الواقع، نحو قوله تعالى: "لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين "، فتقييد النهي عن

---

(1)البخاري (484/9 فتح برقم 5334) ومسلم (2502/4)

موالاة الكفار بها إذا كانت من دون المؤمنين خرج لبيان الواقع حين النهي، فلا يدل على جواز موالاتهم إذا لم تكن من دون المؤمنين، بل موالاة الكفار مطلقاً سواء من دون المؤمنين أم لا.

- ومنها المبالغة، نحو قوله في النهي عن الاستغفار للمنافقين: "إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم "، فتقييد الاستغفار بكونه إن وقع سبعين مرة لا ينفعهم خرج مخرج المبالغة في عدم الغفران، فلا يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم إذا زاد على السبعين ينفعهم ذلك، بل المراد أن استغفاره لهم لا ينفعهم ولو بلغ منتهى العدد.

- ومنها كون القيد ذكر لأجل سؤال سائل عنه، كقوله صلى الله عليه وسلم: "في الغنم السائمة زكاة "[1] ، فتقييد الغنم بالسوم إنما كان لأن سائلاً سأل النبي صلى عليه وسلم عن الغنم السائمة فلا يدل على أن المعلوفة لا تجب فيها الزكاة، بل المعلوفة والسائمة سيان في وجوب الزكاة، وهذا هو مذهب مالك.

---

(1) سبق تخريجه.

[الاستدلال بمفهوم الموافقة]

وَمِنْ أَصُولِهِ التي بِهَا يَقُولْ
تَنْبِيهُ قُرآنٍ وسُنَّةِ الَّرسُولْ

هذا هو الرابع من أدلة مذهب مالك:

يعني أن من أصول مالك التي يقول بها، أي يحتج بها في الشرعيات، تنبيه الخطاب من القرآن، وتنبيه الخطاب من سنة الرسول صلى الله عليه وسلم، ويسمى أيضاً بفحوى الخطاب، وهو مفهوم الموافقة.

وإنما سُمِّي مفهوم الموافقة لكون المعنى المسكوت عنه موافقاً للمعنى المنطوق به في الحكم، وإنما سمي بتنبيه الخطاب لأن السامع يتنبه عند الخطاب بالمعنى المنطوق به وحده إلى دلالة اللفظ على معنى غير مذكور موافقٍ للمعنى المذكور في الحكم بالمساواة له فيه والأولوية به عنه.

فمثال مفهوم المساوي من القرآن قوله تعالى: "إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً" الآية، فإنها تدل بالمنطوق على تحريم أكل أموال اليتامي ظلماً، وتدل

بالمفهوم الموافق على مساواة إحراقه لأكله ظلماً في التحريم، لأن العلة في تحريم أكله ظلماً الإتلاف، وتلك العلة موجودة بتمامها في إحراقه.

ومثال مفهوم الأولى من القرآن قوله تعالى: **"**فلا تقل لهما أفٍ**"**، فإن الآية تدل بالمنطوق على تحريم التأفيف على الوالدين، وتدل بالمفهوم الموافق على أن ضربه لهما أولى بالتحريم من التأفيف، لأن العلة في تحريم التأفيف عليهما هي الإيذاء، وتلك العلة أتم في الضرب منها في التأفيف.

ومثال تنبيه الخطاب المساوي للمنطوق في الحكم من السنة قوله صلى الله عليه وسلم،والثابت في البخاري: **"**من ابتاع عبداً فماله للذي ابتاعه إلا أن يشترطه المبتاع **"**[1] فإنه تدل بالمنطوق على أن مال العبد المبيع للبائع، إلا أن يشترطه المشتري، ويدل بالمفهوم الموافق على أن مال الأمة المبيعة مساوٍ لمال العبد المبيع فيما ذكر.

ومثال تنبيه الخطاب الأولى بالحكم من المنطوق من السنة قوله صلى الله عليه وسلم، الثابت في البخاري أيضاً: **"**لو دعيت إلى كراع لأجبت، ولو أهدي إليّ كراع لقبلته **"**[2]، فإنه يدل بالمنطوق على أن إجابة الداعي إلى كراع وقبول

(1)البخاري (49/5 فتح – برقم 2379) ومسلم (17/5).
(2)البخاري (245/9 فتح برقم 5178)

الكراع هديةً سنةٌ، ويدل بالمفهوم الموافق على أن ما هو أكثر من الكراع أولى بسنية القبول وإجابة الداعي إليه.

قال في جمع الجوامع:قال الشافعي والإمامان – إمام الحرمين والإمام الرازي – إن تنبيه الخطاب من باب القياس الجلي، وقيل من باب دلالة اللفظ، يعني أن اللفظ الدال على المنطوق دل عليه فلا يحتاج للقياس.

واختلف في كيفية دلالته عليه، فقال الغزالي والآمدي إنها مجازية من باب إطلاق الأخص – وهو منع التأفيف والأكل في آيتي الوالدين واليتيم –على الأعم– وهو منع الإيذاء.

قلت: وهو مجاز مرسل، وقيل: إن دلالة اللفظ على تنبيه الخطاب حقيقة عرفية، وأن العرف نقل لفظ التأفيف ولفظ الأكل في الآيتين مثلاً عن معناهما الأخص إلى معنى يعمهما وغيرهما، وهو الإيذاء في الأول والإتلاف في الثاني، ليكون الضرب والإحراق في منطوق الآيتين عرفاً.

[الاستدلال بدلالة الاقتضاء]

وحُجَّةٌ لَديه مَفْهُوم الكِتَابِ

مِنْ سُنَّة الهَادِي إلى نَهْجِ الصَّوابِ

يعني أن مفهوم الكتاب والسنة – سنة النبي صلى الله عليه وسلم الهادي إلى طريق الصواب – حجة شرعية عند مالك، يعني أنه من أدلة مالك التي يستدل بها، وهو الخامس من الأدلة المعدودة في النظم.

والمراد بالمفهوم عنده دلالة الاقتضاء.

والاقتضاء على قسمين: تصريحي وتلويحي.

فالتصريحي هو أن يدل اللفظ دلالة التزام على معنى لا يستقل المعنى الأصلي بدونه، لتوقف صدقه أو صحته عليه عادةً أو عقلاً أو شرعاً، مع أن اللفظ لا يقتضيه.

مثال المفهوم المتوقف صحة الكلام عليه عادة من الكتاب قوله تعالى: "وأوحينا الى موسى أن اضرب بعصاك البحر فانفلق "، فمنطوق الآية أن الله عزوجل أمر موسى أن يضرب البحر بعصاه وأن البحر انفلق، ومفهومها تقدير

(فَضَرَبَه) قبل قوله: "فانفلق"، لأن هذا المنطوق لا يصح عادة بدون هذا المفهوم الذي تقديره (فضربه) قبل قوله: "فانفلق"، لأن الانفلاق مسبب عادي عن الضرب، ووجود المسبب بدون السبب محال عادة.

ومثال المفهوم المتوقف صحة الكلام عليه عقلاً قوله تعالى: "وأسال القرية"، فمنطوق الآية الأمر بسؤال القرية، أي الأبنية المجتمعة، وصحة ذلك عقلاً متوقفة على المفهوم الذي هو تقدير (الأهل) قبل قوله: "القرية "، لأن سؤال القرية نفسها محال عقلاً.

ومثال المفهوم المتوقف صحة الكلام عليه شرعاً قوله تعالى: "وأقيموا الصلاة"، فمنطوق الآية الأمر بإقامة الصلاة، وهذا المنطوق متوقفة صحته شرعاً على تقدير الأمر بالطهارة قبلها.

وكقوله تعالى: "أحّلت لكم بهيمة الأنعام"، فمنطوق الآية أن بهيمة الأنعام حلال، وهذا المنطوق متوقفة صحته شرعاً على تقدير التناول، أي أحل لكم تناولها الشامل للأكل وغيره.

ومثال المفهوم المتوقف صدق الكلام عليه عقلاً من السنة قوله صلى الله عليه وسلم: "رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه"[1]فإن منطوق الحديث أن الخطأ والنسيان والإكراه مرفوعة عن هذه الأمة، وصدق هذا الكلام متوقف عقلاً على المؤاخذة، أي: رفع عن أمتي المؤاخذة بالخطأ، لأن نفس الخطأ والنسيان والإكراه غير مرفوع عن هذه الأمة لمشاهدة وقوع هذه الثلاثة منهم حِسَّاً.

وأما الاقتضاء التلويحي فهو أن يدل اللفظ دلالة التزام على معنى يلزم من المعنى الأصلي لكن لا يتوقف عليه صدقه ولا صحته، ولا عقلاً ولا شرعاً ولا عادة ولا يتوجه إليه القصد عادةً.

مثاله من الكتاب قوله تعالى: "أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم "، فمنطوق الآية جواز الجماع في كل جزء من الليل حتى الجزء الأخير منه الملاقي للصباح، وذلك يلزم منه جواز الإصباح بالجنابة في رمضان.

ومثاله من السنة قوله صلى الله عليه وسلم: "النساء ناقصات عقلٍ ودين " قيل: وما نقصان دينهن ؟ قال صلى الله عليه وسلم: "تمكث إحداهن شطر دهرها

(1)أبن ماجه و أبن أبي عاصم وغيرهما، وهو حديث صحيح، أنظر الابتهاج بتحريخ أحاديث المنهاج للسيد عبد الله الغماري رحمه اله ص 128 وما بعدها.

لا تصلي"[1] فمنطوق الحديث تبيين نقصان دين النساء بكونهن يمكثن شطر الدهر لا يصلين، وذلك يلزم منه أن أكثر أمد الحيض خمسة عشر يوماً، لأن المقام مقام مبالغة في ذم النساء بنقص العقل والدين، فلو كن يمكثن في الحيض أكثر من ذلك لذكره، وخمسة عشر يوماً هي شطر الدهر.

ومعنى كون المعنى المفهوم باللزوم في الآية والحديث لا يتوجه إليه القصد عادةً: أن المتكلم بمثل هذا الكلام في عرف الناس لا يقصد هذا المعنى، لا أنّ الله تعالى غير قاصد له، تعالى عن ذلك علواً كبيراً، بل هو المطلع على كل خفي وجليّ.

(1)ليس له أصل بهذا اللفظ، بل الوارد (تمكث الليالي) أو تمكث ماشاء الله، انظر المقاصد الحسنة للسخاوي ص 164.

[الاستدلال بدلالة الإيماء]

ثُمَّةَ تَنْبِيه كِتابِ الله ثُمْ

تَنْبِيهُ سُنَّةِ الذي جَاهاً عَظُمْ

يعني أن من أدلة مذهب مالك التنبيه من كتاب الله أو من سنة النبي صلى الله عليه وسلم الذي عظم جاهه عند الله.

ودلالة التنبيه من قبيل دلالة اللزوم، وتسمى بدلالة الإيماء، وهي أن يُقرَن الوصف بحكم لو لم يكن اقتران الوصف بذلك الحكم لبيان كونه علة له لعابه الفطن بمقاصد الكلام، لأنه لا يليق بالفصاحة.

مثاله من كتاب الله قوله تعالى: **"**السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما**"**، فإن اقتران الأمر بقطع يد السارق مع وصفه بالسرقة يدل باللزوم على أن السرقة هي علة القطع شرعاً، إذ لم تكن علة له لكان الكلام غير بليغ.

ومثاله من السنة قوله صلى الله عليه وسلم للأعرابي الذي قال له: واقعتُ أهلي في نهار رمضان: **"**أعتق رقبة**"**[1] إلخ ، فإن اقتران الأمر بالتكفير مع وصف

(1)البخاري (163/4فتح برقم 1736)، مسلم (139/3).

الأعرابي لنفسه بالوقاع في نهار رمضان يدل باللزوم على أن الوقاع علة للأمر بالتكفير بالعتق أو الإطعام أو الصوم في الشرع، إذ لو لم يكن علة له لكان الكلام غير بليغ، بل يكون غير جواب، أي غير مفيد.

[الاستدلال بالإجماع]

ثُمَّتَ إِجماعٌ وقَيّسٌ وعَمَلْ

مَدينةِ الَّرسُولِ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ

يعني أن الإجماع دليل من أدلة مذهب مالك.

وهو لغة: العزم.

واصطلاحاً: اتفاق العلماء المجتهدين من هذه الأمة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، في أي عصرٍ، سواء كان في عصر الصحابة أم لا، وسواء كان المتفق عليه حكماً شرعياً كحلية النكاح أو لغوياً ككون الفاء للتعقيب، أو عقلياً كحدوث العالم، أو دنيوياً كتدمير الحبوش. [1]

ولا يعتبر فيه وفاق العوام مع المجتهدين.

---

(1) الصواب أن مناط الإجماع هو الحكم الشرعي، وليس الحكم العقلي ولا األأمور الدنيوية

والمراد بالعوام من لم يبلغ درجة المجتهدين، فيدخل مجتهد الفتوى ومجتهد المذهب، أي فيعتبر وفاقهم للمجتهدين المطلقين، ولا ينعقد مع مخالفة إمام معتبر كابن عباس من الصحابة والزهري من التابعين، وكالأوزاعي من تابع التابعين.

ولا بد له من مستند من كتاب أو سنة أو قياس.

ولا يشترط فيه انقراض عصر المجمعين ولا كونهم على عدد التواتر، وهو حجة شرعية عند جميع أهل السنة لقوله تعالى: "ومن يشاقق الرسول من بعدما تبين له الهدى ويتبع غر سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً "

وقوله صلى الله عليه وسلم: "لا تجتمع أمتي على ضلالة "[1] .

وهو على قسمين: نطقي وسكوتي:

فالنطقي هو أن يكون اجتماع المجتهدين على الحكم بالنطق به من كل واحدٍ منهم.

والسكوتي هو أن ينطق به بعضهم ويسكت الباقون، وهو حجة ظنية.

والنطقي على قسمين: قطعي وظني.

---

(1) للحديث طرق كثيرة بلغ بها درجة التواتر المعنوي، انظر تفصيل ذلك في الابتهاج بتخـــريج أحاديث المنهاج للسيد عبد الله الغماري ص 180-190.

فالقطعي منه هو المشاهد أو المنقول بالتواتر.

والظني: هو المنقول بخبر الآحاد الصحيح وهو حجة ظنية، والقطعي حجة قطعية، وهو الذي يمنع خرقه لإحداث قولٍ زائد، ويقدم على ما عارضه من الكتاب والسنة والقياس ولو الجلي، لأن الكتاب والسنة يقبلان النسخ والتأويل، والقياس يحتمل قيام المعارض أو فوت شرط من شروطه، والإجماع معصوم من هذا كله.

ولم يخالف في حجية الإجماع إلا الروافض والخوارج والشيعة والنظام، وخلافهم لغو، لأنهم ليسوا من أهل السنة.

ومن حجد حجيته لم يكفر ولكنه ابتدع [بدعة] شنيعة.

والمجمع عليه على ثلاثة أقسام: ضروري ومشهور ونظري:

فالضروري هو الذي يكفر جاحده بلا خلاف، كتحريم الزنى أعاذنا الله منه، وكإنكار إمامة أبي بكر رضي الله عنه.

والمشهور يكفر جاحده على المشهور إن كان منصوصاً في الكتاب والسنة، لأن جحده تكذيب للشارع، مثاله ربا الجاهلية وربا النَّسَاء.

وأما النظري فلا يكفر جاحده اتفاقاً ولو كان منصوصاً، كفساد الحج بالوطء قبل الوقوف، وكاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب، فإن هذين مجمع عليهما ولكنهما نظريان.

[الاستدلال بالقياس]

"وقَيْسٌ"

يعني أن من أدلة مذهب مالك رحمه الله القياس الشرعي.

وهو لغةً: التقدير والتسوية.

قال الفهري: والنظر فيه من أهم أصول الفقه، إذ هو أصل الرأي وينبوع الفقه، ومنه تتشعب الفروع، وهو جُلّ العلم.

وحدَّه اصطلاحاً: حَملُ معلوم على معلوم لمساواته في علة الحكم عند الحامل.

فخرج الحكم الثابت بالكتاب أو السنة فلا يسمى قياساً.

ودخل بقوله: (عند الحامل) القياس الفاسد في نفس الأمر، لأنه قبل ظهور فساده معمول به كالصحيح.

وأركانه أربعة: الأول: المقيس عليه، وهو محل الحكم المشبه به، كالبر مثلاً.

والثاني: حكم الأصل، كتحريم الربا في البر.

والثالث: الفرع، وهو محل الحكم المشبه وهو كالدخن مثلاً في قياسه على البر.

والرابع: العلة، وهو الوصف الجامع بين المقيس والمقيس عليه، كالاقتيات والادخار في قياس الدخن على البر.

وهو مقدم على خبر الواحد عند مالك إذا تعارض معه، لأن الخبر متضمن للحكم فقط، والقياس متضمن للحكم والحكمة، أي العلة.

ويجري في الكفارة والتقدير والحدود على المشهور.

مثاله في الكفارة: قياس رقبة الظهار على رقبة القتل في اشتراط الإيمان فيها، بجامع كل منهما كفارة.

ومثاله في التقدير: قياسُ أقل الصداق على أقل نصاب السرقة في جعله ربع دينار، بجامع كون كل منهما لاستباحة عضو.

ومثاله في الحدود: قياسُ اللائط على الزاني في لزوم الحد بجامع الإيلاج فرج في فرج مشتهى طبعاً محرم شرعاً.

ولا يجري في الرخص ولا الأسباب ولا الشروط ولا الموانع:

أما الرخص فلأنها لا يعقل معناها، ولأنها مخالفة للدليل، والقياس عليها يؤدي إلى كثرة مخالفة الدليل، فوجب أنه لا يجوز.

وأما الأسباب والشروط والموانع فلأن القياس عليها يستلزم نفي السببية والشرطية والمانعية من خصوص المقيس والمقيس عليه، إذ يجعل السبب أو الشرط أو المانع هو المعنى المشترك بين المقيس والمقيس عليه.

وما سوى ما ذكر من الأحكام الشرعية يجري فيه القياس اتفاقاً.

[الاستدلال بعمل أهل المدنية]

" وعمل مدينة الرسول أسخى من بذل "

يعني أن عمل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم الذي أجمعوا عليه من أدلة مذهب مالك.

والمراد بهم الصحابة والتابعون، لكن بشرط أن يكون فيما لا مجال للرأي فيه من الأحكام الشرعية.

وقيل: إن عملهم حجة مطلقاً، أي ولو في الحكم الاجتهادي.

وحجة القولين قوله صلى الله عليه وسلم: "المدينة كالكير تنفي خبثها "[1] والخطأ خبث فوجب نفيه عنهم، ولأنهم أعرف بالوحي لسكناهم بمحله.

وهو مقدم عند مالك على الخبر الأحادي.

ومذهب الجمهور أنه لا يقدَّم عليه وليس بحجة شرعية استقلالاً، لأنهم بعض الأمة، بل إذا وافق عملهم دليلاً من أدلة الشرع قواه على معارضها اتفاقاً.

(1)البخاري (87/4 فتح – برقم 187198 ومسلم (120/4)

مثاله عند مالك احتجاجه على نفي خيار المجلس في البيع بأنه وجد عمل أهل المدينة على نفيه، وقدمه على الحديث الصحيح وهو قوله صلى الله عليه وسلم: " البائعان بالخيار مالم يفترقا "[1]

(1)البخاري (326/4 فتح برقم 2107) ومسلم (1/5) بلفظ (البيعيان) وليس البائعان.

[الاستدلال بقول الصحابي]

وَقَوْلُ صَحْبِهِ وَالاسْتحْسَانُ
وَهْوَ اقْتِفَاءُ مَالَهُ رُحْجَانُ
وَقيلَ: بل هَوَ دليلُ ينقَّذِفّ
فِي نفسِ مَن بالاجتهاد يُتَّصِفْ
وَلَكِنِ التَّعبيرُ عنهَ يَقْصُرُ
عَنْه فلا يَعْلَمُ كَيْفَ يخبرُ

يعني أن القول المروي عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من أدلة مذهب مالك.

يعني أنه حجة شرعية عند مالك، سواء كان الصحابي إماماً أو مفتياً أو حاكماً، وسواء كان قولاً أو فعلاً.

والمراد بقول الصحابي رأيه الصادر عن اجتهاده.

ويشترط فيه عند مالك أن يكون منشراً ولم يظهر له مخالف، نقله الباجي عن مالك.

ومعنى كونه حجة أن المجتهد التابعي وغيره إلى هلم جرًّا يجب عليه اتباعه ولا تجوز له مخالفته.

وأما المجتهد الصحابي فليس حجةً عليه قولُ غيره من الصحابة.

[الاستدلال بالاستحسان]

" و الاستحسان "

يعني أن الاستحسان من أدلة مالك التي يحتج بها في الشرعيات.

واختلف في تفسيره، فقيل: **"هو اقتفاء ماله رحجان"**، أي هو اتباع الدليل الراجح على معارضه من الأدلة الشرعية، وهو على هذا التفسير لا مخالف في وجوب العمل به للإجماع على وجوب العمل الراجح من الدليلين المتعارضين.

وقيل: أي وقال بعضُ المالكية: **"بل هو دليل ينقذف"** أي يقذفه الله، **"في نفس من بالاجتهاد متصف"** أي في ذهن العالم المتصف بالاجتهاد المطلق حتى ينقدح فيه وينشرح له، **"لكن التعبير منه"** أي من المجتهد **"يقصر عنه"** أي يقصر عن الدليل الذي قذف الله في قلبه "فلا يعلم كيف يخبر" أي فلا يعلم كيف الإخبار، أي التعبير عن دليل المقذوف في ذهنه والشرح له في قلبه.

وهو على هذا التفسير مردود على الصحيح، كما قال في الغيث الهامع: قال ابن الحاجب: لأنه إن لم يتحقق كونه دليلاً فمردود اتفاقاً، وإن تحقق ذلك فمعتبر اتفاقاً.

وردَّه البيضاوي بأنه لابد من ظهوره ليتميز صحيحه من فاسده، لأن ما ينقدح في نفس المجتهد قد يكون وهماً لا عبرة به.

وقال ابن الحاجب: تصوره عندي كالممتنع، لأن من أوصاف المجتهد البلاغة، والبليغ هو الذي يبلغ بعبارته كنه مراده، فكيف ينقدح في ذهنه دليل ويعجز عن التعبير عنه !!

وممن أنكره الشافعي وقال: من استسحن فقد شرع.

وعمل به مالك، رواه عنه البصريون من أصحابه، وأنكره العراقيون منهم، وقال به أيضاً أبو حنيفة وبعض الحنابلة.

وقال الأبياري: إن الاستحسان هو الأخذ بالمصلحة الجزئية الكائنة في مقابلة دليل كلّي، كما إذا اختار بعض ورثة المشتري بالخيار الرد واختار بعضهم الإمضاء، فالقياس الكلي ردُّ الجميع، لأنهم ورثوا عنه الخيار، وفي تبعيضه دخول الضرر على البائع، والمصلحة الجزئية أخذ المجيز الجميع، وإنما استحسن الأخذ بها وتقديمها على القياس الكلي لأن فيه ارتكاباً لأخف الضررين، لأن المجيز تعارض له ضرران: أحدهما رد الجميع فيفوته غرضه من المبيع بالكلية، والثاني أخذه بجميع المبيع وليس غرضه إلا في بعضه، وهذا أخفَّ لأن ضرر أخذ الإنسان لما لا غرض فيه تبعاً لما له فيه غرض أخف من ضرر فوات غرضه بالكلية.

ومعنى كون أخذ المجيز الجميع مصلحة جزئية أنه مصلحة خاصة بالمجيز، ومعنى كون ردِّ الجميع هو القياس الكلي أن البائع باع متاعه جملة، فالقياس إذا ردّ عليه بعضه أن يرد جميعه، لأن في رد البعض إليه ضرراً به.

وقال أشهب: إن الاستحسان هو تخصيص الدليل العام بالعادة لمصلحة الناس في ذلك، كاستحسان جواز دخول الحمام من غير تعيين بزمن المكث وقدر الماء، مع أنّ الدليل الشرعي العام يمنع ذلك، لأنه داخل في القدر المنهي عنه في الحديث للجهل بالثمن وهو الماء ومقدار المكث.

وكذا شراء الشرب من القربة من غير تعيين قدره، لأنه قدر يسير معفو عنه استحساناً.

وإنما استحسن جواز هذين الأمرين لأن المكايسة فيهما بتعيين قدر الماء المغتسل به وقدر المكث في الحمام في الأولى وقدر الماء المشروب في الثانية قبيحة عادة.

وهو على هذا التفسير مختلف فيه، والصحيح ردُّه، لأن تلك العادة إن كانت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأقرها فهو ثابت بالسنة، وإن كانت في زمن المجتهدين ولم ينكروها فهو إجماع سكوتي، وإلا فهي مردودة إجماعاً.

[الاستدلال بسدِّ الذرائع]

وَسَدُّ أَبْوَابِ ذَرَائعِ الفَسَادْ

فمالكُ لَهُ عَلى ذِهِ اعتِمَادْ

يعني أن سدَّ أبواب الوسائل الى الفساد من أدلة مالك التي يحتج بها في الشرعيات ويعتمد عليها.

فمتى كان الفعل السالم من المفسدة وسيلة إلى مفسدة منعنا منه،، وهذا خاص بمذهب مالك.

وقد أجمعت الأمة على أن وسائل الفساد على ثلاثة أقسام: قسم متفق على منعه، وقسم متفق على جوازه، وقسم مختلف فيه:

فالمتفق على منعه كسّبِّ الصنم عند عابديه الذين يسبون الله عند سَبِّه، وكحفر الآبار في طرق المسلمين وإلقاء السم في أطعتهم؛ لأن في هذين وسيلة إلى إهلاك المسلمين، فهذه الوسائل الثلاثة محرمة إجماعاً.

والقسم المتفق على جوازه كغرس العنب، مع أنه وسيلة إلى عصر الخمر منها، وكالشركة في سكن الدور مع أنها وسيلة إلى الزنى، فإن هاتين الوسيلتين جائزتان إجماعاً.

والقسم المختلف فيه لم يمنعه إلا مالك، كبيوع الآجال فإنها وسيلة إلى الربا، ولم يمنعها إلا مالك.

وكدعوى الأَمَة فإن مالكاً منع توجيه اليمين فيها على المدعى عليه بمجردها، وأما دعوى المال فيوجه اليمين على المدعى عليه بمجردها.

قال في التنقيح: واعلم أنَّ الذريعة كما يجب سدُّها يجب فتحها ويندب ويكره ويباح، فإن الذريعة هي الوسيلة، فكما أن وسيلة المحرم محرمة، فكذلك وسيلة الواجب واجبة، كالسعي إلى الجمعة والحج.

وموارد الأحكام على قسمين: مقاصد وهي المتضمنة للمصالح والمفاسد في نفسها، ووسائل وهي الطرق المفضية إليها، وحكمها حكم ما أفضت إليه من تحليل وتحريم، غير أنها أخفض رتبة من المقاصد في حكمها، فالوسيلة إلى أفضل المقاصد هي أفضل الوسائل، وإلى أقبح المقاصد هي أقبح الوسائل، وإلى ما يتوسط متوسطة.

ويُدُّل على اعتبار الوسائل قوله تعالى: "ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نَصَب ولا مخمصة" إلى قوله: "إلا كتب لهم به عمل صالح"، فأثابهم الله على الظمأ والنصب وإن لم يكونا من فعلهم لأنهما حصلا بسبب التوسل إلى الجهاد الذي هو وسيلة إلى إعزاز الدين وصون المسلمين باستعداد وسيلة الوسيلة.

قاعدة: كلما سقط اعتبار المقصد سقط اعتبار الوسيلة، لأنها تبع له، وقد خولفت هذه القاعدة في إمرار الموسى على رأس مَنْ لا شعر له في الحج مع أنه وسيلة إلى إزالة الشعر، فيحتاج إلى ما يدل على أنه مقصود في نفسه، وإلا فهو مُشكِل.

تنبيه: قد تكون وسيلة المحرم غير محرمة إذا أفضت إلى مصلحةٍ راجحة كالتوسل إلى فداء الأسارى بدفع المال للعدو الذين حرم عليهم الانتفاع به لكونهم مخاطبين بفروع الشريعة عندنا، وكدفع مالٍ لرجل ليأكله حراماً حتى لا يزنى بامرأة إذا عجز عن ذلك إلا به، وكدفع المال للمحارب حتى لا يقتتل هو وصاحب المال، واشترط مالك فيه اليسارة.

قلتُ: فقد تبين من كلام القرافي هذا أن المداراة وسيلة إلى حرام وهو أكل اللصوص للمال المحرم عليهم؛ لأنهم مخاطبون بفروع الشريعة إجماعاً لأنهم مؤمنون فليسوا كالكفار المحاربين في مسألة القرافي.

وإذا كانت المداراة وسيلة إلى محرم كان الدليل الكلي يقتضي تحريمها، لأن وسيلة المحرم محرمة إلا إذا أفضت إلى مصلحة أرحج من المحرم المتوسل إليه بها كما في فداء الأساري من أيدي الكفار بالمال، فإنه يفضي إلى مصلحةٍ وهي تخليص أنفس المسلمين، وتلك المصلحة أرجح من المحرم المتوسل إليه بها، والذي هو أكل الكفّار للمال حراماً.

وأما المداراة بالمصلحة المفضية إليها وهي تخليص المال من اللصوص فليست بأرجح من المحرّم المتوسل إليه بها، الذي هو أكل اللصوص للمال حرماً، لأن تخليص المال بالمال في المداراة لا يساوي تخليص نفوس الأسارى بالمال في مسألة القرافي.

ولو فرضنا أن المصلحة في المداراة أرجح من المحرم الناشئ عنها لكانت غايتها الجواز، لأن الأصل في وسيلة المحرم التحريم، وإذا انتفى غيره بقي الجواز فقط، إذ لا يمكن أن يكون وسيلة المحرم واجبة، وإذا لم تكن المداراة واجبة لم تكن لازمة لمن وديت عنه بغير إذنه، فأحرى إن وديت عليه بغير رضاه، ولا يجبر عليها مَنْ أباها، لأن الجائز للإنسان فعلَه وتركَه لا يلزمه أداؤه لمن وداه عنه بغير إذنه إجماعاً، لأنه ودّى عنه للصوص حقاً غير واجب، وأوصل إليه نفعاً لا يلزمه إيصاله إلى نفسه.

[الاستدلال بالاستصحاب]

وَحُجَّةُ لَديهِ الاسْتِصَحابُ

وَرَأْيهُ في ذَاكَ لاَ يُعَابُ

يعني أن الاستصحاب حجة شرعية لدى مالك، فهو من أدلة مذهبه.

ورأيه ذلك، أي في جعله حجةً شرعية، لا يعابُ، أي لا يرد ولا ينتقد عند أهل النظر الصحيح في العلم الشرعي.

وهو على قسمين: استصحاب العدم الأصلي، واستصحاب مادلَّ الشرع على ثبوته لوجود سببه حتى يثبت نفيه.

فالأول هو المسمى بالبراءة الأصلية، وهو انتفاء الأحكام الشرعية في حقنا حتى يدل دليل على ثبوتها.

و لا يكون حجة شرعية إلا بعد البحث عن دليلٍ من كتاب أو سنة يدل على خلاف العدم الأصلي، فإن لم يوجد حكم ببراءة الذمَّة من التكليف، وهذه إباحة عقلية.

والأصل فيه قوله تعالى: **"وما كنّا معذبين حتى نبعث رسولاً "**.

وخالف في الدليل الأبهري وأبو الفرج منَّا، وطائفة من الفقهاء، فقال الأبهري: الأصل في الأشياء قبل ورود الشرع المنعُ، واحتج بقوله تعالى: "وما آتاكم الرسول فخذوه"، فمفهوم الآية أن ما لم يأت به الرسول صلى الله عليه وسلم بأن لم يوجد عليه دليل من كتابٍ أو سنة أنه لا يجوز الأخذ به.

وقوله تعالى: "يسألونك ماذا أحل لهم " فمفهوم الآية أن المتقدم قبل الحل المنع.

وقوله تعالى: "أحلت لكم بهيمة الأنعام"، فمفهوم الآية أن الأنعام كانت قبل ورود الآية محرمة عليهم.

وقال أبو الفرج: الأصل في الأشياء قبل ورود الشرع الإباحة الشرعية لا العقلية، وحجته قوله تعالى: "هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً ".

وقوله تعالى: "وأعطى كل شيء خلقه "، فمعنى الآيتين أن الأشياء خلقت مباحة لبني آدم، والتحريم في بعضها طارٍ على الإباحة.

وتظهر فائدة هذا الخلاف عند عدم الأدلة الشرعية أو تعارضها في شيء خاص، قاله القرافي، ونحوه للمازَري.

فعلى قول الأبهري يكون الحكم في الشيء الذي تعارضت فيه الأدلة أو عدمت هو المنع، وعلى قول أبي الفرج يكون فيه الإباحة.

قال في الضياء اللامع: قال المازري: كأكل التراب.

وفصَّل بعض الفقهاء في الشيء الذي تعارضت فيه الأدلة أو عدمت فقال: إن كان ذلك الشيء مضراً فهو منهي عنه كراهة أو تحريماً على قدر مرتبته في المضرة كأكل التراب وشرب تبغة وشمها لقوله صلى الله عليه وسلم: **"لا ضرر ولا ضرار"** [1] أي في ديننا.

وإن كان نافعاً كأكل فاكهة بمجرد التشهي والتفكه فهو مأذون فيه إباحة أو ندباً أو وجوباً، على مرتبته في النفع، لقوله تعالى: **"**هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً **"** ولا يمُنُّ بجائز فيه نفع.

والنوع الثاني من الاستصحاب هو معنى الفقهاء: الأصل بقاء ما كان على ما كان عليه.

ومعناه أن الشيء الذي دلّ الشرع على ثبوته لوجود سببه يجب الحكم باستصحابه حتى يدل دليل على نفيه، كثبوت الملك لوجود سببه الذي هو الشراء،

---

(1)الموطأ (806/2) مرسلاً، وابن ماجه وغيره، انظر الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج للسيد عبد الله الغماري، ص241-244.

فيحكم به حتى يثبت زواله، وكثبوت شغل الذمة لوجود سببه الذي هو الالتزام أو الإتلاف، فيحكم به حتى يثبت براءتها بالبينة أو الإقرار.

وهذا الأصل حجة شرعية عند الأكثر من العلماء، وخالف فيه أبو حنيفة، وحجته أن الاستصحاب يعم كل شيء، وإذا كثر عموم الشيء كثرت مخصصاته، وما كثرت مخصصاته ضعفت دلالته فلا يكون حجة شرعية.

وأجيب بأن الظن ضعيف يجب اتباعه حتى توجد معارضة الراجح عليه.

[الاستدلال بخبر الواحد]

وَخَبَرُ الَواحد حُجَّةٌ لَدَيْه

بَعْضُ فُروعِ الفِقْهِ تَنْبَنِي عَلَيْه

يعني أن الخبر -أي الحديث والفعل والتقرير- الذي رواه واحد عدل فطِن مأمون ثقة أو مَنْ في حكمه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، حجة شرعية عند مالك، بنَى عليه بعض فروع الفقه في مذهبه.

ومفاده الظن، وهو الخبر العاري عن قيود المتواتر بأن كان خبر واحدٍ عدل أو خبر جمع لا يمتنع تواطؤهم على الكذب عادة كالاثنين والثلاثة والأربعة.

وهوعلى قسمين: مستفيض وغير مستفيض.

فالأول هو ما زاد على ثلاثة، وقيل: على اثنين، وقيل على واحد.

والثاني: ما دون ذلك، وهو ما رواه واحد أو اثنان أو ثلاثة.

وقيل:إن المستفيض واسطة بين الخبر المروي بعدد التواتر وخبر الواحد.

فالمتواتر هو خبر الجمع الذي يمتنع تواطؤهم على الكذب عادة عن محسوس، وهو يفيد العلم الضروري.

والمستفيض ما رواه جمع لا يمتنع تواطؤهم على الكذب عادة، وهو يفيد العلم النظري.

والأحادي خبر الواحد العدل ومن في حكمه، وهو يفيد الظن.

وقال ابن خويز منداد: إنه يفيد العلم إذا كان راويه عدلاً، واختار ابن الحاجب قولَه وقيَّدَه بما إذا احتفت به قرينة منفصلة زائدة على العدالة، مثل ما أخرجه الشيخان أو أحدهما لما احتف به من القرائن، منها جلالتهما في هذا الشأن، وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما، وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول، قال ابن حجر: وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق.

وانعقد الإجماع من لدن محمد صلى الله عليه وسلم إلى الآن على وجوب العمل بخبر الواحد في الشهادة والفتوى وحكم الحاكم والأمور الدنيوية كاتخاذ الأدوية والأغذية والتجارة والسفر.

ومذهب مالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة والفقهاء والأصوليين وجوب العمل به في سائر الأمور الدنيوية، واختلفوا هل وجوب العمل به ثابت بالشرع، أو بالعقل والشرع معاً ؟

حجة الأول قوله تعالى: "ياأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبإ فتبنيوا " أي فتبينوا حتى تبين لكم صدق ما قال، فموجب التبيين كون المخبر فاسقاً، فمفهومه أن خبر الصالح يعمل به بلا تثبت.

والإجماع السكوتي أيضاً، فإن الصحابة استدلوا بخبر الواحد وعملوا واحتجوا به وشاع ذلك بينهم من غير نكير.

وحجة الثاني من الشرع الآية والإجماع السكوتي المذكوران، ومن العقل أنه لو لم يجب العمل به لتعطلت الأحكام المدونة بخبر الواحد وهي كثيرة جداً، ولا سبيل إلى القول بتعطيلها.

[الاستدلال بالمصلحة المرسلة]

وَبالَمَصَالحِ عَنيتُ اُلْمرْسَلَة
لَهُ احِتَجاجٌ حَفِظَتْهَ النَّقَلَة

يعني أن مالكاً رضي الله عنه نُقِلَ عنه الاحتجاج بالمصالح المرسلة أي المطلقة من الاعتبار والإلغاء، أي التي لم يرد عن الشارع أمر بجلبها ولا نُهِيَ عنها، بل سكت عنها.

لأن المصالح على ثلاثة أقسام:

الأولى: المصلحة المعتبرة شرعاً، أي التي أمر الشارع العباد بجلبها لأنفسهم، كمصلحة حفظ العقل، فإن الشارع أمر بجلبها إجماعاً، ولذلك يحرم استعمال كل مأكول أو مشروب أو مشموم يزيل العقل، بالقياس على الخمر.

الثانية: الملغاة شرعاً، أي التي نهى الشارع العناد عن جلبها لأنفسهم، كمصلحة ارتداع الملك عن الجماع في نهار رمضان، فإنها لا تُجلَب له إلا بإلزامه التكفير بصوم شهرين متتابعين، فلا تخيير بينه وبين الإطعام والعتق لسهولة بذل

المال عليه في شهوة الفرج، وقد ألغى الشارع هذه المصلحة بتخيير المجامع في نهار رمضان في التكفير بين الصوم والإطعام والعتق، ولم يفرق بين الملك وغيره.

وكمصلحة التقوي على الحصاد وحمل الأثقال فإنها لا تجلب للعامل إلا بإباحة الفطر له في رمضان، وقد ألغاها الشارع بإلزامه الصوم بقوله: "فمن شهد منكم الشهر فليصمه" فلذلك لم يقسه الفقهاء على المسافر في إباحة الفطر بجامع المشقة، فلا يجوز له الفطر فيه إلا إذا خاف في أثناء النهار أنه إذا تمادى على الصوم إلى الغروب أورث ذلك له مرضاً أو هلاكاً.

الثالثة: المصلحة المرسلة، أي المطلقة من الاعتبار والإلغاء، وهي حجة عند مالك.

ومعنى احتجاجه أنه يأمر بجلبها ويقيس عليها كمصلحة الإقرار من المتهم بالسرقة، فإن مالكاً يبيح جلبها بضربه حتى يقر.

وحجته في العمل بها أن الصحابة رضي الله عنهم عملوا بها، فإن من المقطوع به أنهم كانوا يتعلقون بالمصالح في وجوه الرأي مالم يدل دليل شرعي على منعها، ككتابتهم للمصحف ونطقهم وشكلهم له لأجل حفظه من النسيان، وكحرق عثمان رضي الله عنه للمصاحف وجمع الناس على مصحف واحد خوف

الاختلاف في الدين، فجواز الكتابة والحرق هو الحكم المعمول به لأجل المصلحة المرسلة التي هي الحفظ من النسيان والسلامة من الاختلاف في الدين.

وأبى عن الاحتجاج بها كبار أصحاب مالك وجمهور العلماء وقالوا: لا يجوز ضرب المتهم بالسرقة ليقر، لأنه قد يكون برئياً، وترك ضرب المذنب أهون من ضرب بريء.

وقال الغزالي: إنما يجوز العمل بها إذا كانت في محل الضرورة بأن كانت إذا لم تُجلَب أدَّى ذلك لهلاك الدين أو النفس أو العقل أو النسب أو المال أو العرض، بشرط أن تكون كلية، أي عامة على بلاد الإسلام، وأن تكون قطعية الوقوع.

مثال استعمالها رمي الكفار المترسين بأسرى المسلمين في الحرب المؤدي إلى قتل الترس معهم إذا قطع أو ظن ظناً قريباً من القطع بأنهم إن لم يرموا استأصلوا المسلمين بالقتل، الترس وغيره، وإن رموا سلم غير الترس من المسلمين فيجوز رميهم لحفظ باقي الأمة، فالحكم هو جواز رمي الكفار مع الترس، والمصلحة المرسلة حفظ سائر المسلمين وهذه المصلحة واقعة في محل الضرورة، لأنها إذا لم تجلب أدى ذلك إلى هلاك نفوس جميع المسلمين، ووقوعها قطعي لأن الرمي يدفعهم عن المسلمين قطعاً وهي عامة على المسلمين.

[الاستدلال بمراعاة الخلاف]

ورعي خلفٍ كان طوراً يعملُ

به وعنه كان طَوراً يعدلُ

وهل على مجتهدٍ رعي الخلاف

يجب أم لا قد جرى فيه اختلاف

يعني أن رعي الخلاف، أي مراعاة الخلاف، من أدلة مالك التي كان يستدل بها، لكنه يعمل بها تارة ويعدل عنها تارة أخرى فلا احتجاج بها دائماً.

فرعي الخلف هو إعمال المجتهد لدليل خصمه، أي المجتهد المخالف له في لازم مدلوله الذي أعمل في عكسه دليلاً آخر.

مثاله: إعمال مالك دليل خصمه القائل بعدم فسخ نكاح الشغار، في لازم مدلوله الذي هو ثبوت الإرث بين الزوجين المتزوجين بالشغار إذا مات أحدهما، وهذا المدلول هو عدم الفسخ، وأعمل مالك في نقيضه وهو الفسخ دليلاً آخر، فمذهبه وجوب فسخ نكاح الشغار وثبوت الإرث بين المتزوجين به إذا مات أحدهما.

واعترضه عياض بأنه مخالف للقياس الشرعي، لأن القياس الشرعي أن يجري المجتهد على مقتضى دليله، و رعي الخلف يقتضي عدم الجريان على مقتضى الدليل.

واعترضه أيضاً بأنه غير مطرد في كل مسألة خلاف وذلك مشكل؛ لأنه إن كان حجة عمت في كل مسألة خلاف وإلا بطلت،لأن تخصيصه ببعض مسائل الخلاف تحكّم، أي ترجيح بلا مرجح.

[القواعد العامة للفقه]

وَهذِه خَمسُ قواعدَ ذُكِرْ
أنَّ فُروعَ الفِقهِ فيها تَنْحَصِرْ

يعني أن فروع الفقه كلها تنحصر في هذه الخمس التي سيذكرها قريباً، ومعنى انحصارها فيها أن الفروع كلها مستخرجة منها بالنظر إما بواسطة أو بوسائط.

وأشار إلى تعداد القواعد الخمس بقوله:

[اليقين لا يرفع بالشك]

وَهي اليَقِينُ حُكْمُه لاُ يْرفَعُ
بالشَّكِّ بَلْ حُكْمُ اليَقِينَ يُتْبعُ

يعني أن الأولى من القواعد الخمس هي أن حكم اليقين لا يرفع بالشك، بل يتبع حكم اليقين، أي يستصحب ويلغى الشك، لأن القاعدة الشرعية أن الشك يلغى عند جميع العلماء ويستصحب الحال الذي كان قبله.

قال المقَّري: قاعدة: المعتبر في الأسباب والبراءة وكل ما يترتب عليه الأحكام العلمُ، ولما تعذر في أكثر الصور أقيم الظن مقامه لقربه منه، وبقي الشك ملغىً على الأصل إلا أن يدل دليل خاص من الشرع على اعتباره، كالنضح من الشك في إصابة النجاسة وكالوضوء من الشك في الحدث عند مالك، وأما إتمام الصلاة فالمعتبر فيه عند الشافعي والباجي اليقين وعند النعمان وابن الحاجب الظن، وقال الأبياري: الأصل اتباع الظن مطلقاً حيث لا يشترط العلم ما لم يرد في الشرع منعٌ من ذلك، كمنع القضاء بشهادة العدل وإن غلب على الظن صدقه،وهذا مما قدم فيها النادر.

وأما الشك فساقط الاعتبار إلا في النادر كنضح من شك في إصابة النجاسة وغسل اليدين عند القيام من النوم.

ومن فروع هذه القاعدة لزوم البناء على اليقين لمن شك ثلاثاً أو أربعاً،فإن المتيقن ثلاثة لأن الأربعة وجبت بيقين فلا تبرأ منها إلا بيقين.

ومنها لزوم البينة للمدعي، لأن الأصل براءة ذمة المدعى عليه فلا تعمر إلا بيقين.

والأصل في هذه القاعدة قوله صلى الله عليه وسلم في المصلي الذي يجد بين أليتيه شيئاً أنه لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً [1] ، وقاله القرافي، في الغيث الهامع [2].

قال حلولو: وهذه القاعدة تشتمل على قاعدة العمل بالاستصحاب، وتندرج فيها قاعدة إلغاء الشك في المانع واعتباره في المقتضي والشرط.

قلت: ومعنى ذلك أنا إذا شككنا في المانع ينتفي الحكم، لأن ثبوته منتفٍ قبل الشك، وإن شككنا في السبب لم نرتب المسبب، لأن عدمه متيقن قبل الشك، وإن شككنا في الشرط لم نرتب المشروط، لأن عدمه متيقن قبل الشك.

مثال الشك في المانع الشك في الطلاق فإنه لا ينتفي به الحكم المتيقن الذي هو استمرار العصمة وحلية الاستمتاع.

ومثال الشك في السبب الشك في دخول الوقت فإنه لا يترتب عليه المسبب الذي هو إيجاب الصلاة لأن عدمه متيقن فلا يثبت بالشك.

ومثال الشك في الشرط الشك في الطهارة فإنه لا يترتب عليه المشروط الذي هو صحة الصلاة، لأن عدم الطهارة هو المتيقن قبل الشك فلا يترتب.

---

(1)

(2) في شرح جمع الجوامع، وهو لولي الدين العراقي

[الضرر يزال]

وَضَرَرٌ يُزَالُ وَ التَّيْسِيرُ مَعْ
مَشَقَّةٍ يَدُورْ حَيْثُمَا تَقَعْ

" ضرر يزال "

يعني أن القاعدة الثانية من القواعد الخمس التي تنحصر فيها فروع الفقه، وجوب إزالة الضررر عمن نزل به.

والأصل فيها قوله صلى الله عليه وسلم: **"لا ضرر ولا ضرار"** (1)، لأن الشريعة مبنية على جلب المصالح ودفع المفاسد.

وتندرج في هذه القاعدة قاعدة ارتكاب أخف الضررين المعارضين، ومن فروعها شرع الزواجر من الحدود والضمان وردّ المغضوب مع القيام وضمانة بالتلف، والتطليق بالإضرار والإعسار.

---

(1) تقدم.

[التيسير يدور مع المشقة]

" والتيسير مع * مشقة يدور حيثما تقع "

يعني أن القاعدة الثالثة من القواعد الخمس التي يدور عليها الفقه دوران التيسير مع المشقة حيث ما وقعت، أي كلما وقعت المشقة حساً جاء التيسير شرعاً.

والأصل فيها قوله تعالى: **"وما جعل عليكم في الدين من حرج"**، ومن فروع هذه القاعدة الأخذ بالأخف والرخص، كجواز القصر والجمع والفطر في السفر.

قال القرافي: **المشاق قسمان: قسم لا تنفك العبادة عنه** فلا يوجب تخفيفاً، لأن العبادة قررت معه، كالوضوء في البرد والصوم في الحر.

وقسم تنفك عنه وهو ثلاثة أقسام: فإن كان في مرتبة الضروريات عفي عنه إجماعاً، كما إذا كان فيه هلاك نفس أو عضو، وإن كان في مرتبة التتميمات لم يعف عنه إجماعاً، كما إذا كان فيه مجرد جهدٍ فقط، وإن كان في مرتبة الحاجيات فمحل خلافٍ بين العلماء كما إذا كان فيه مرض خفيف.

[العادة مُحَكَّمَةَ]

وَكلُّ ما العَادةُ فيه تَدخُلُ

مِن الأمُورِ فهي فيه تَعمَلُ

يعني إن كل[1] ما تدخل فيه العادة، أي عادة العوام القولية والفعلية من الأحكام الشرعية، فهي عاملة فيه، أي محكّمة فيه: تخصيصه إن كان عاماً، وتقييده إن كان مطلقاً، وتبيينه إن كان مجملاً.

والذي تدخل فيه عادة العوام القولية – أي الذي تحكم فيه – هو ألفاظ الناس في الأيمان والمعاملات من العقود والفسوخ والإقرارات والشهادات والدعاوى، وهي في غلبة استعمال اللفظ في معنى غير معناه الأصلي، سواء كان جزئياً معناه الأصلي أم لا، حتى يصير هو المتبادر إلى الذهن منه عند الإطلاق ويصير المعنى الأصلي كالمهجور.

مثال تخصيصها للعام حمل يمين من حَلَف أن يركب دابة على ذوات الأربع، فلا يحنث بركوب غيرها من كل ما يدب على وجه الأرض كما إذا ركب

---

(1) في الأصل كان، ولا يستقيم بها المعنى

نعامة أو إنساناً، مع أن لفظ الدابة لغةً يشمل ما ذكر، ولكن خصصته العادة القولية بذوات الأربع.

وأما عادة العوام الفعلية فهي غلبة معنى من المعاني على جميع البلاد أو بعضها، وهي محكَّمة في أمور معلومة كمعرفة أسباب الأحكام من الصفات الإضافية، كصغر ضبّة وكبرها، وإطلاق ماء وتقييده، وغالب الكتابة، ونادر العذر ودائمه، وتقدير نفقات الزوجات والأقارب وكسوتهم، وكتمييز ما هو الأنسب للرجال من متاع البيت وما هو الأنسب للنساء منه.

مثال تحكميها القضاء للمرأة بالفرش والوسائد إذا اختلفت مع الزوج فيها ولا بيِّنة، لأن العادة قاضية بأنها لا يملكها إلا النساء، وكالقضاء بآلة حرب للرجل إذا اختلف مع امرأته ولا بينة، لأن العادة قاضية إنها لا يملكها إلا الرجال.

والأصل في هذه قوله تعالى: "خذ العفو وأمر بالعرف" وقوله صلى الله عليه وسلم لهند بنت عتبة: "خذي من ماله ما يكفيك وولدك بالمعروف" لمَّا قالت له: إن أبا سفيان رجل مسيك[1].

---

(1) البخاري (405/4 فتح برقم 2211)، مسلم (129/5) واللفظ المسلم.

ولم يتكلم الناظم على العادة الشرعية لأنها من جملة الأدلة الشرعية، تخصص عموم الآيات والأحاديث وتقيد مطلقاتها وتبين مجملاتها وتنسخ المتقدم عليها.

وهذه القواعد الأربعة ذكرها القاضي حسين وقال:إن فروع الفقه كلها آئلة إليها.

وبحث بعضهم في ذلك فقال: إن في رجوع جميع الفقه إليها تعسفاً،لأن أصوله منتشرة تتضح بالتفصيل.

[الأعمال بالبيات]

وللمَقَاصدِ الأمورُ تَـتبَـعُ
وقيل: ذِي إلى اليَقِينِ تَرجِعُ
وَقيلَ للعُرْفِ، وذِي القَوَاعِدْ
قِسْمتُها لا خُلْفَ فِيهَا وَارِدْ

وزاد بعض العلماء قاعدة خامسة إليها أشار الناظم بقوله: "وللمقاصد الأمور تتبع "، يعني أن الأمور تتبع المقاصد، فإن كان حسناً كان حسناً وإن كان قبيحاً كان قبيحاً.

ومن فروعها تمييز العبادات من العادات بالقصد وتمييز مراتب العبادات بالقصد، لأن القصد شرط صحة في العبادات المحضة وشرط لحصول الثواب في جميع الأعمال.

وضده تخصيص العموم وتقييد المطلق في الأيمان بالنية على تفصيل يذكر في كتب الفروع.

وتندرج في هذه القاعدة قاعدة سد الذرائع إلى الفساد وقد تقدم بيانها، والأصل فيها قوله صلى الله عليه وسلم: "إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امريء ما نوى "

" وقيل ذي إلى اليقين ترجع "

أي وقيل: إن قاعدة تبعية الأمور لمقاصدها ترجع إلى قاعدة اليقين لا يرفع بالشك، لأن الشيء[1] إذا لم يقصد فنحن على يقين من عدم حصوله، وهذا القول حكاه الشيخ حلولو.

"وقيل للعرف" أي وقيل: إنها ترجع لقاعدة تحكيم العرف، أي إنها داخلة فيها، وهذا القول حكاه ولي الدين العراقي عن بعض العلماء، وقال: لأن العادة تقتضي أن غير المنوي من غسل وصلاة وكنيابة في عقد، لا يسمى غسلاً و لا قربة ولا عقداً.

وقد ردَّ الشيخ عز الدين أحكام الشرع كلها إلى جلب المصالح ودرء المفاسد.

"وذي القواعد * خمستها لا خلف فيها وارد "

[1] في الأصل: النبي، وهو تصحيف ظاهر.

يعني أن هذه القواعد الخمس لا خلاف بين العلماء كلهم في كونها أصولاً تبنى عليها فروع الشريعة، وإنما الخلاف بينهم في تفصيل ذلك.

قال في نشر البنود: ورجوع بعض فروع الفقه إلى هذه الأصول فيه تكلُّف باعتبار وسائط، فلو زيدت الأصول التي ترجع إليها فروع الفقه مع وضوح الدلالة لزادت على المئين.

[الخاتمة]

قَدْ تمَّ مَا رُمتُ ولله الحمِيدْ

مِنِّي حـَمدٌ دَائمٌ لَيسَ يَبِيدْ

وأطيبُ الصَّلاةِ مع أَسْنَى السَّلامْ

عـلَى مُحـمَّدٍ وَآله الكرام

"وقد تم ما رمت " أي ما قصد نظمه، **"ولله الحميد"** أي المتصف بصفته الحمد في الأزل، " مني حمد دائم ليس يبيد " أي لا يفنى على مد الدهور.

" وأطيب الصلاة مع أسنى السلام " أي ومنه أطيب الصلاة وأضوى السلام، "على محمد وآله الكرام" وجمع كريم وآله المؤمنون من بني هاشم.

وهذا آخر ما أردنا من شرح منظومة الفقيه سيدي أحمد بن محمد بن أبي كف، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين وتابعيهم وتابع التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، عدد ما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون.

انتهى

بحمد الله وحسن عونه وتوفيقه الجميل

وحسبنا الله ونعم الوكيل

فهرس الموضوعات